

الحوثيون : « لا تنشروا أسماء قتلى الغارات



عناصر من جماعة الحوثي

عن منع كافة قيادات الحوثي ومرافقيهم من حمل الهواتف الجوالية، أو التواصل عبرها مهما كانت الأسباب. وأفادت مصادر مقربة من الحوثيين في الحديدة الساحلية عن اختفاء كافة قادة الجماعة من مختلف المستويات، مضيفة أن معظمهم غيروا أرقام هواتفهم. ولم يعد بمقدور العاملين والمشتغلين معهم من لهم صلة تربطه بهم التواصل معهم أو معرفة أماكن اختبائهم. أتى ذلك، فيما عمت ميليشيات الحوثي حالة أرباك شديد في صنعاء والمحافظات التي تسيطر عليها شمال وغرب اليمن مع تصاعد وتيرة الغارات الجوية الأمريكية على مواقعهم ومخازن أسلحتهم وتكتاتهم العسكرية والقواعد العسكرية السرية التي أنشأتها في صعدة والجوف والبيضاء والحديدة لتخزين الصواريخ والمسيرات ومنصات إطلاقها.

اتفاق تاريخي بين أكراد سوريا.. يحدد رؤية موحدة لمستقبلهم

السوري الجديد. ونص هذا الاتفاق الذي أتى في وقت حساس سياسيا في البلد، بعد أشهر قليلة على سقوط رئيس النظام السابق بشار الأسد، على دمج المؤسسات المدنية والعسكرية التي تسيطر عليها «قسد» بشمال شرق البلاد ضمن الدولة، ووضع المعابر الحدودية والمطار وحقول النفط والغاز هناك تحت سيطرة الإدارة الجديدة في دمشق.

ثم أعلن الشرع بعد 3 أيام من هذا التوقيع إقرار «الإعلان الدستوري»، الذي لم يشر إلى الأكراد، ما أزعج مجلس سوريا الديمقراطية، المظلة السياسية لقسد.

المستقبل في سوريا. وأشار إلى أن مشروع الاتفاق تضمن «الاعتراف بحق الأكراد في التمثيل السياسي في البلاد، وينص على ضرورة اعتراف الدستور بالشعب الكردي..» كما نص على أن تكون سوريا دولة ديمقراطية تعددية لا مركزية. كذلك لفت إلى أن الأحزاب الكردية اتفقت على أن تعتمد هذه الرؤية خلال التفاوض مع دمشق.

وكان الرئيس السوري أحمد الشرح وقع في 10 مارس الحالي مع قائد «قسد» في دمشق، انتفاسا على اندماج الأخيرة ضمن الجيش

«وكالات» : برعاية أمريكية فرنسية وبإشراف القيادي الكردي العراقي مسعود بارزاني وقائد قسد مظلوم عبيدي، توصلت عدة أحزاب كردية سورية إلى صياغة اتفاق تاريخي يحدد رؤية موحدة بشأن مستقبلهم.

فقد أقر مصادر أمس الاثنين بأن المجلس الوطني الكردي وأحزاب الوحدة الوطنية انتهوا من صياغة هذا الاتفاق. كما أوضح أن هذه الوثيقة أقرت بأن الاتفاق الذي عقد سابقا بين دمشق و«قوات سوريا الديمقراطية» المعروفة اختصارا بقسد، يشكل أحد أساسات رؤية

الصوت والغاز المسيل للدموغ وأجبرت أصحاب المحال التجارية على إغلاق أبوابها واعتدت على فلسطينيين بالضرب. وفي سياق متصل، قالت حركة «السلام الآن» الإسرائيلية المناهضة للاستيطان إن «مستوطنين استولوا الأحد على منزل عائلة فلسطينية في حي تل الرميدة بالخليل، وأقاموا فيه بؤرة استيطانية».

وأضافت الحركة أن المستوطنين استولوا على المنزل خلال وجود العائلة الفلسطينية مالكة المنزل خارجه في إطار رمضاني، وأن جيش الاحتلال منع العائلة الفلسطينية لدى عودتها من الدخول إلى منزلها. بشار إلى أن حي تل الرميدة وعددا من الأحياء والحارات في الخليل وجنوبي الضفة تتعرض إلى هجمات استيطانية زادت وتيرتها بعد السابغ من أكتوبر العام قبل الماضي.

في غضون ذلك، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي عملياتها العسكرية في مدينة جنين ومخييمها وسط عمليات تجريف وحرق منازل وتحويل أخرى لتكتلات عسكرية.

وقالت مصادر فلسطينية، إن قوات الاحتلال اعتقلت قرابة 230 مواطنا من المحافظة، منذ بدء العملية العسكرية في جنين. وأكدت بلدية جنين أن عدد النازحين من المخيم وصل إلى 21 ألفا، موزعين بين مدينة جنين وبعض قرى المحافظة. كما خلقت العملية العسكرية منذ بدايتها على مدينة جنين ومخييمها 34 شهيدا.

من جهته، قال مدير عام الغرفة التجارية في جنين محمد كميل إن «العملية العسكرية في جنين وما صاحبها من إغلاق لحاجز الجلمة هي الأشد والأكثر خطورة على اقتصاد جنين منذ الانتفاضة الثانية، إذ إنها بتركيبتها أحدثت كسادا لن يكون من السهل تخطيه ومعالجته على المدى القريب».



من خان يونس جنوب قطاع غزة

قوات الاحتلال اقتحمت مدن جنين وقلقيلية الرهائن مقابل جدول زمني لانسحاب الإسرائيلي الكامل بضمائن أمريكية.

كما تابعت أن المقترح المصري نص أيضا على أن تطلق حماس كل أسبوع سراح 5 رهائن بشرط أن تبدأ إسرائيل تنفيذ المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار بعد الأسبوع الأول.

وكان مسؤول مصري قد قال أمس الاثنين إن حماس ستفرج عن خمسة أسرى أحياء، من بينهم مواطن أميركي إسرائيلي، مقابل سماح إسرائيل بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة ووقف إطلاق النار لمدة أسبوع، وفق ما أفادت وكالة أسوشيتد برس.

إلى ذلك، أكد مسؤول في حماس أن الحركة «ردت بإيجابية» على المقترح، دون أن يقدم مزيدا من التفاصيل.

من ناحية أخرى اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عشرات الفلسطينيين أثناء مدامتها عدة مدن وقرى فلسطينية بالضفة الغربية المحتلة الليلة الماضية وفجر أمس الاثنين، بينما حذرت «أطباء بلا حدود» من عمليات تهجير قسري وتدمير للمخيمات «غير مسبوقة» بالضفة منذ عقود.

وأضافت مصادر محلية للجزيرة أن

الأسبوع الماضي، حيث شنت موجة مفاجئة من الهجمات الجوية أسفرت عن مقتل مئات الفلسطينيين.

فيما رفضت حماس حينها مقترحا أميركيا لتعديل الاتفاق بهدف إطلاق سراح المزيد من الأسرى قبل بدء المحادثات حول وقف إطلاق النار الدائم، والتي كان من المفترض أن تبدأ في أوائل فبراير الماضي. إذ أعلنت وقتها أنها ستفرج فقط عن الـ 59 أسيرا المتبقين، والذين يعتقد أن 24 منهم على قيد الحياة، مقابل الإفراج عن مئات السجناء الفلسطينيين.

ووقف إطلاق نار دائم وانسحاب إسرائيلي من القطاع الفلسطيني المدمر. من جهة أخرى بينما تتواصل الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة، مطيحة بالهدنة الهشة التي بدأ سريانها في 19 يناير الماضي، أطلقت مصر التي لعبت دورا محورا كوسيط بين إسرائيل وحركة حماس، ثانية بمقترح جديد لوقف النار. فقد كشف مصادر لوكالة «رويترز» أن القاهرة طرحت مقترحا جديدا لمحاولة إعادة اتفاق وقف إطلاق النار إلى مساره، وذلك بعد أن أجرت اتصالات الأسبوع الماضي. وأضافت أن مصر اقترحت تحديد جدول

كما رأت «أن من حق إسرائيل الحق بالدفاع عن نفسها ضد حماس أو الحوثي أو حزب الله، وفق تعبيرها.

أنتت هذه التصريحات بينما تتواصل الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة، مطيحة بالهدنة الهشة التي بدأ سريانها في 19 يناير الماضي.

فيما أطلقت مصر التي لعبت دورا مهما كوسيط بين إسرائيل وحركة حماس، ثانية بمقترح جديد لوقف النار. وكشف مسؤولان مطلعان أن القاهرة طرحت مقترحا جديدا لمحاولة إعادة اتفاق وقف إطلاق النار إلى مساره. وقال مسؤول مصري إن حماس ستفرج عن خمسة أسرى أحياء، من بينهم مواطن أميركي إسرائيلي، مقابل سماح إسرائيل بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة ووقف إطلاق النار لمدة أسبوع، وفق ما أفادت وكالة أسوشيتد برس.

إلى ذلك، أكد مسؤول في حماس أن الحركة «ردت بإيجابية» على المقترح، دون أن يقدم مزيدا من التفاصيل.

وكانت إسرائيل أنهت وقف إطلاق النار القائم

اليابان تحتج على بيان صيني تضمن صياغة خاطئة لتصريحات «إيشيبا» حول تايوان



رئيس وزراء اليابان شيجيرو إيشيبا

السبت أن «مثل تلك التصريحات لم تصدر على الإطلاق» وطلبت من الصين حذف المضمون غير الصحيح. وقال هاياشي في مؤتمر صحفي «قدمنا احتجاجا للجانب الصيني وطلبنا الذفق الفوري للإعلان وأوضحنا أنه ليس حقيقيا».

ولم يكشف عن تفاصيل مثل الرد الصيني على ذلك لكنه قال «من المؤسف أن هذا الإعلان غير الحقيقي صدر».

وقالت وزارة الخارجية اليابانية إن إيشيبا شدد خلال الاجتماع على ضرورة تهدئة المخاوف والخلافات بين البلدين بما يشمل الوضع في بحر الصين الشرقي والإفراج المبكر عن يابانيين محتجزين في الصين ورفع القيود المفروضة على استيراد المنتجات البحرية والزراعية من اليابان.

«وكالات» : احتجت طوكيو لدى الصين على بيان تضمن صياغة خاطئة لتصريحات نسبت إلى رئيس الوزراء شيجيرو إيشيبا بعد اجتماعه مع وزير الخارجية الصيني وانغ بي يوم الجمعة الماضي. وذكر بيان صادر عن وزارة الخارجية الصينية يوم الجمعة أن إيشيبا أكد أن اليابان «تحترم» مواقف الجانب الصيني كما أوضحها وانغ خلال الاجتماع.

ووفقا للبيان الصيني حول الاجتماع أكد وانغ على ضرورة أن توفي اليابان «بالتزاماتها السياسية المهمة المتعلقة بقضايا تاريخية ومسألة تايوان» وأن على طوكيو أن ترسل «الإشارة الصحيحة إلى العالم من خلال اتخاذ موقف مسؤول تجاه التاريخ والشعب والمستقبل».

لكن وزارة الخارجية اليابانية قالت يوم

وفي سياق متصل، دعت ولاية إسطنبول مجلسي بلديتي إسطنبول الكبرى ومنطقة بليك دوزو إلى الاجتماع بعد غد الأربعاء لانتخاب وكيلين لإدارة البلديتين بعد إيقاف رئيسيهما أكرم إمام أوغلو ومراد تشاليك عن مزاولة مهامهما إثر قرار قضائي بحبسهما على ذمة التحقيق بتهم فساد.

وأوضحت الولاية، في بيان الأحد، أن رئيس بلدية إسطنبول الكبرى ورئيس بلدية بليك دوزو تم إيقافهما عن مزاولة مهامهما كتدبير مؤقت من قبل وزارة الداخلية التركية.

والقى القبض على إمام أوغلو الأربعاء الماضي بتهم فساد ومساعدة جماعة إرهابية، وقد نفى التهم المنسوبة إليه، وأصفا إياها بأنها «اتهامات وإفراءات لا يمكن تصورها».

في المقابل، تنفي الحكومة أي تأثير لها في هذه المسألة وتؤكد استقلال القضاء.

وردا على الاحتجاجات، تعهد الرئيس أردوغان -الذي كان رئيسا لبلدية إسطنبول في التسعينيات- بعدم الاستسلام «لإرهاب الشوارع».



محكمة تركية قمت بسجن رئيس بلدية إسطنبول أكرم، إمام أوغلو لحين مثوله أمام المحكمة بتهم إرهاب وفساد

أعلنت الأحد تعليق عمل رئيس بلدية إسطنبول الكبرى إمام أوغلو بعد صدور قرار قضائي بسجنه، وذلك بسبب اتهامات مرتبطة بالتعامل غير القانوني مع بيانات شخصية ورشي وفساد، فضلا عن تأسيس منظمة ارتكبت مخالفات وجرائم.

والأحد، نُقل إمام أوغلو مع عدد من المتهمين إلى سجن مرمره الذي يعرف أيضا باسم «سيليفري» غربي إسطنبول، حسب ما أفاد حزب الشعب الذي ينتمي إليه ووسائل إعلام تركية.

وكانت وزارة الداخلية التركية

التصويت الرسمي لأعضاء الحزب. واعتبر أوزيل أن هذا التصويت الرمزي «قياس على مدى شعبية إمام أوغلو بين جميع الأتراك، وليس فقط بين أتباع الحزب وأولئك الذين يقيمون في إسطنبول».